مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، يسرُّني أن أقدِّم إلى القراء المجموعة الرابعة من «جامع المسائل»، التي تحتوي على مسائلَ وفتاوى كثيرة لم تُنشَر من قبل، ومعظمها مما كتبه شيخ الإسلام مدةَ إقامته في مصر في السنوات (٧٠٥ـ ٧١٢). وقد كانت الفتاوى المصرية جُمِعتْ بواسطة بعض تلاميذ الشيخ فبلغت ستةَ مجلدات أو سبعة. يقول ابن القيم في نونيته[١]:

وكـذاك أجـوبـةٌ لـه مصـريَّـةٌ في ستّ أسفارٍ كُتِبْنَ سِمَانِ

ويذكر ابن رجب أن الفتاوى المصرية سبع مجلدات[٢]. أما ابن عبدالهادي[٣] فلم يحدد عدد المجلدات، بل قال: «وقد جمع بعض أصحابه قطعة كبيرة من فتاويه الفروعية، وبوَّبها على أبواب الفقه في مجلدات كثيرة، تُعرَف بالفتاوى المصرية، سماها بعضهم الدرر المضية من فتاوى ابن تيمية». وذكر بعض المترجمين له

---

(١) «الكافية الشافية» (ص ١٦٤).

(٢) «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٠٣).

(٣) «العقود الدرية» (ص ٣٨).

ـ مثل الصفدي[1] وابن شاكر[2] ـ أن بعض الناس جمع فتاويه بالديار المصرية مدة سبع سنين في علوم شتى، فجاءت ثلاثين مجلدة.

ولعلّ هذا الاختلاف راجع إلى اختلاف النسخ، فبعضها كانت في ستّة مجلدات، وأخرى في سبعة، وأخرى في ثلاثين جزءًا من الأجزاء الصغار. أو أن الثلاثين كانت تحتوي على الفتاوى التي أفتى بها في مصر وفي غيرها، فالمجلدات الستة أو السبعة كانت قسمًا من عامة مجلدات فتاواه التي جُمِعَتْ. ومما يؤيد هذا الرأي أن ابن القيم ذكر أن الأجوبة المصرية في ست أسفار، ثم ذكر بعد أبيات[3]:

وكذا فتاواه، فأخبرني الذي ... أضحَى عليها دائم الطَّوفان

بلغَ الذي ألفاه منها عدةَ الـ ... ـأيَّام من شهر بلا نقصان

سِفرٌ يقابل كل يوم، والذي ... قد فاتني منها بلا حُسْبَانِ

يَقصِد أن ما وُجِد من عامة فتاواه كان ثلاثين مجلدًا، أما ما لم يُوجَد منها أو لم يُجمَع بل تفرقَ في البلدان فهذا لا يُعدُّ ولا يُحصَى.

ومهما يكن من شيء فإن مجموعة الفتاوى المصرية للشيخ كانت مرتبةً على الأبواب، وكانت تسمَّى «الدرر المضية». ومما يؤسف له أنها أصبحتْ شَذَرَ مَذَرَ، ولم تُوجد كاملةً حتى الآن،

---

(١) «أعيان العصر» (١/ ٢٤٥)؛ «الوافي بالوفيات» (٧/ ٢٩).

(٢) «فوات الوفيات» (١/ ٨٠).

(٣) «الكافية الشافية» (ص ١٦٥).

وبعد البحث الشديد والتتبع الطويل في مكتبات المخطوطات وفهارسها وقفتُ على أربعة مجلدات منها، وبقي مجلدان أو ثلاثة لازلتُ في البحث عنها، ولعل الله يُيسِّر الحصولَ عليها في المستقبل.

وقد تَمَّ نَشْرُ كثيرٍ من الفتاوى المصرية المتفرقة ضمن بعض المجلدات من «مجموعة الفتاوى الكبرى» (طبعة مصر) و«مجموع الفتاوى» (طبعة الرياض)، ولكن دون تمييز بين الفتاوى المصرية وغير المصرية، ولا يمكن معرفتها إلاّ بالرجوع إلى الأصول أو مقابلتها مع «مختصر الفتاوى المصرية» للبعلي (ت ٧٧٧)، وهو مطبوع، مرتَّب على الأبواب كالأصل[١]، وفيه اختصار شديد للفتاوى، اقتصَر فيه المختصِر على النكت والفوائد والمسائل المستغربة من كلام الشيخ، واقتبسَ أحيانًا سطرًا أو سطرين أو أسطرًا قليلة من الفتاوى الطويلة. ومن أمثلة ذلك: الفتوى رقم (٩) ضمن «مجموعة الفتاوى الكبرى» (١/ ٨ـ ٢٣)، نجد منها في «المختصر» (ص ١٤ـ ١٥) ستة أسطر فقط، والفتوى رقم (١٧) من «مجموعة الفتاوى الكبرى» (١/ ٣٩ـ ٤٢)، اقتُبِس منها في «المختصِر» (ص ٢٧) نصفُ سطرٍ. وهكذا في كثير من الفتاوى والمسائل. ولذا أرى أن هذا المختصر وإن كان «فيه من الفوائد ما لم يوجد في غيره من المطولات» ـ كما قال الحافظ ابن حجر[٢] ـ ونافعًا لمعرفة آراء

---

(١) أخطأ ناشر «المختصر» فظن أن التبويب من البعلي!! والصواب أنه تابع الأصل في الاختصار والتهذيب.

(٢) «الدرر الكامنة» (٤/ ٨٤)، وذكر أن البعلي سمَّى هذا المختصر «السهيل».

شيخ الإسلام في المسائل التي سُئِل عنها، فإنه لا يُغنِي عن الرجوع إلى أصل كلامه الذي أورد فيه الحجج، وناقش أصحاب الأقوال المرجوحة، وفصَّل القول في بعض المسائل، واستطرد إلى مباحث وفوائد أخرى مهمة، كما يظهر ذلك بالمقارنة بين الأصل والمختصر.

عثرتُ على مجلدٍ من الأصل في مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة ضمن مجموعة المكتبة المحمودية برقم [١٤٠٢]، وهو الجزء الثاني منه، عدد أوراقه ٢٠٧ ورقة. وقد كتب الناسخ في آخره: «وكان الفراغ من هذا الجزء الثاني من كتاب الدرر فتاوى الشيخ رحمه الله ورضي عنه على يد أبي بكر بن أحمد بن عبدالله ابن عبدالغني بن أبي بكر بن أبي القاسم البعلي ـ عفا الله عنه ـ في خامس شهر جمادى الآخر (كذا) سنة اثنتين وأربعين وسبعمئة ببعلبك».

والنسخة بخط نسخي جيد، والأخطاء فيها قليلة، وهي مقابلة على الأصل المنسوخ منه كما يظهر من الدوائر المنقوطة ومن الإلحاقات والتصحيحات على هوامشها.

وهذا الجزء يحتوي على قسمٍ من باب الأدعية والأذكار، وباب الكسوف، وباب الاستسقاء، وباب الحكم في ترك الصلاة، وكتاب الجنائز. وعدد المسائل والفتاوى الموجودة فيه مئة مسألة. وقد أفردتُ منها تلك المسائل التي لم تُنشَر ضمن «مجموع الفتاوى»، فكان عددها ٥٤ مسألة، بعضها طويلة جدًّا، مثل المسألة الأولى في شرح حديث أبي بكر «اللّهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا...»، والمسألة الثانية والتسعين في إهداء الثواب إلى النبي ﷺ. وقد ورد

ذكر المسألتين في بعض المصادر القديمة، فقد ذكر الأولى ابن رشيق[1] بعنوان «شرح دعاء أبي بكر»، وابن عبدالهادي[2] بعنوان «[شرح] حديث الدعاء الذي علَّمه النبي ﷺ لأبي بكر الصديق «اللهم إني ظلمتُ نفسي ظلمًا كثيرًا»». والمسألة الأخرى ورد ذكرها بعنوان «رسالة في إهداء الثواب للنبي ﷺ» عند ابن رشيق[3]. وهناك مسائل أخرى كثيرة في حكم تارك الصلاة وغير ذلك تُنشَر في هذه المجموعة لأول مرة.

ووجدتُ ١٣ مسألةً من الفتاوى المصرية ضمن مجموعة في مكتبة تشستربيتي برقم [٣٥٣٧] (الورقة ٨٩ أ- ٩٧ب) مكتوبة في سنة ٧٥٦ بخط علي بن حسن بن محمد الحرَّاني كما هو مثبت في آخرها. فضممتُها إلى ما استخلصتُها من المجموعة السابقة.

أما المسائل الأخرى التي تلي الفتاوى المصرية في هذه المجموعة فهي مأخوذة من نسخةٍ حديثة الخط من فتاوى الشيخ، محفوظةٍ في المكتبة القادرية ببغداد برقم [٤٩١]، عدد أوراقها ١٩٣ ورقة، وهي بخط نسخي معتاد، كتبها محمد بن علي بن الملا أحمد سبته، وفرغ منها في ٢١ من شعبان سنة ١٣٠٦. وهذه النسخة تحتوي على «مسائل وردت من الصلت» ومسائل أخرى لم تُنشر ضمن «مجموع الفتاوى». وقد ذكر ابن عبدالهادي[4] «أجوبة

---

(١) انظر «الجامع لسيرة شيخ الإسلام» (ص ٢٤٩).
(٢) «العقود الدرية» (ص ٦١).
(٣) «الجامع» (ص ٢٤٤).
(٤) «العقود الدرية» (ص ٥٧).

كثيرة عن مسائل وردت من الصلت»، وذكرها ابن رشيق[1] بعنوان «أجوبة مسائل الصلط»، وذكرها الصفدي وابن شاكر[2] بعنوان «جواب مسائل وردت من الصلت». وكانت هذه المسائل في حكم المفقود، حتى وفّقني الله للعثور عليها في هذه النسخة، فالحمد لله على ذلك.

وأجوبة هذه المسائل مختصرة موجزة في أسطرٍ قليلة، اقتصر فيها الشيخ على ذكر الحكم في المسألة دون الخوض في التفاصيل والحجج والمناقشات. أما المسائل الأخرى في المجموع فهي على أسلوبه المعروف في الاستطراد والتفصيل، وبعد مقابلتها على «مجموع الفتاوى» حصلتُ على قدرٍ لا بأس به من المسائل التي لم تُنشَر ضمنَه، فأدخلتُها في هذه المجموعة الرابعة.

والرسالة الأخيرة هنا كانت مجهولة العنوان والمؤلف ضمن مجموع من مجاميع المدرسة العمرية الموجودة في دار الكتب الظاهرية بدمشق [مجموع ٩١] (الورقة ١٣٧ـ ١٤٦)، وهذا المجموع يحتوي على كثير من رسائل شيخ الإسلام، وبعضها بخطه. وقد تأملتُ في هذه الرسالة فوجدتها مضطربةً في الترتيب، وينبغي أن يكون ترتيب أوراقها كما يلي: (١٤٦، ١٣٨ـ ١٤٥، ١٣٧). والرسالة بخط نسخي جيد، وقد كُتِب في أعلى الورقة (١٣٧/أ) بيد بعض المفهرسين «الكلام في الصفات»، ولما قرأتُ

---

(١) «الجامع» (ص ٢٤٥).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٩٥، ٣١٨، ٣٣٢).

فيها بعد ترتيب أوراقها وجدتُها في الرد على بعض أتباع سعدالدين ابن حمويه (ت ٦٥٢)، ناقش فيها بعض آرائه في التصوف ووحدة الوجود، وبيَّن مصادرها، وانتقدها في ضوء الكتاب والسنة.

وقد ذكر شيخُ الإسلام ابنَ حمويه في بعض مؤلفاته[١] وردَّ عليه، ولم أجد من أشار إلى مؤلَّفٍ له في هذا الموضوع، وعلى هذا فتكون لهذه الرسالة قيمة كبيرة، وتُضاف إلى جملةِ مؤلفاته في الرد على القائلين بوحدة الوجود (ابن عربي وأمثاله).

وقد بعثَ المؤلف هذه الرسالة إلى أحد أتباع سعدالدين بن حمويه، ولم أتمكن من تحديد اسمه لكونها ناقصة الأول والآخر في هذه النسخة التي وصلت إلينا، والتي تبدأ بأثناء نصٍّ مقتبسٍ من كلام الشخص المذكور وتعليقِ المؤلف عليه، وكُتب في آخرها: «بياض كبير». وهذا يدل على أن الأصل المنسوخ عنه كان ناقصًا من آخره. ولم أجد نسخة أخرى من هذه الرسالة تُكمِل النقص، فأبقيتُها كما هي حفاظًا على الموجود منها لِيُستفاد.

وفي الختام أحمد الله على توفيقه لإخراج هذه المجموعة، وأدعوه أن يجعلها نافعة للباحثين وطلاب العلم، وأرجو منهم أن لا ينسوني في دعواتهم الصالحة. والحمد لله أولاً وآخرًا، والصلاة والسلام على رسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

محمد عزير شمس

---

(١) انظر «الصفدية» (١/ ٢٤٨) وهذه المجموعة (ص ٦٦).

obeikandl.com

من الفتاوى المصرية

كل ما علا فاظله يسمى في اللغة سماء فيسمى السحاب سماء والسقف سماء
السموات وان طويت وكانت كالمهل واستحالت عن صورتها فان ذلك
لا يوجب عدم فسادها واصلها بل تحويلها من حال الى حال كما قال
تبدل الارض غير الارض والسموات واذا بدلت فانه لا يزال سماء دائمة وارضا
مسئلة في حديث نقل عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال سبعة لا تموت ولا تفنى ولا تذوق الفناء النار وسكانها والجنة
وسكانها واللوح والقلم والكرسي والعرش فهل هذا الحديث صحيح ام لا
الجواب هذا الحديث بهذا اللفظ ليس من كلام
النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من كلام بعض العلماء وقد اتفق سلف الامة وائمتها
وسائر اهل السنة واجماعهم على ان من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية
كالجنة والنار والعرش وغير ذلك ولم يقل بفناء جميع المخلوقات الا طائفة
من اهل الكلام المتدرسين كالجهم بن صفوان ومن وافقه من المعتزلة ونحوهم
وهذا قول باطل مخالف لكتاب الله وسنة رسوله واجماع سلف الامة
وائمتها كما في ذلك من الادلة على بقاء الجنة واهلها وبقاء غير ذلك مما لا
يتسع هذا الموضع لذكره وقد استدل طوائف من اهل الكلام والمتفلسفة
على امتناع فناء جميع المخلوقات بادلة عقلية والله اعلم واحكم والله اعلم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وكان الفراغ من هذا الجزء الذي من كتاب الدرر فتاوى الشيخ رحمه الله ورضي عنه
على يد ابي بكر بن احمد بن عبد الله بن عبد الغني
بن ابي بكر بن احمد الشيخ الله عفا الله عنه
في خامس شهر جمادى الآخرة سنة اثنين واربعين وسبعمائة بقلعة دمشق

كتاب فيه من فتاوى

الشيخ الامام العالم العامل الرباني الورع المجتهد الناقد البحر الحجة

الاوحد الفهامة العلامة سيد الحفاظ وفارس المعاني والالفاظ

وسلطان الفتيا والوعاظ حامل لواء الاسلام القائم

بعضلات الكاشف عن مشكلات الغامض الرفيع وعرائه

شيخ الاسلام والمسلمين تقي الدين ابو العباس احمد

عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية تغمدهم

تغمدنا برحمته والمسلمين

وأسكنهم بحبوحة جنانه وتقبل منهم

على محمد وآله وصحبه

وكرم وسلم

آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على اشرف المرسلين، محمد وآله وصحبه اجمعين، اما بعد فهذا بعض ما في فتاوى شيخ الاسلام تقي الدين ابي العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني تغمده الله برحمته واسكنه بحبوحة جنته مسئلة ما تقول السادة الفقهاء ائمة الدين رضي الله تعالى عنهم اجمعين في مسجد بيت المقدس وقد جعل فيه ائمة كل منهم يصلي في موضع منه فهل اذا صلى احدهم في وقت صلاة الاخر فعل بأس في النهي فيكره له ذلك ام لا وهل هذا بدعة مكروهة ام لا وايما الائمة احق بالصلاة بالكراهة وهل تبطل صلاة الامام الذي صلى بعد اقامة الصلوة لامام غيره او يكره وهل يصح قول من قال ان كل بقعة فيه لمامت بامام صارت كالمسجد المستقل فاجاب الشيخ تقي الدين وقال الحمد لله صلوة امامين في وقت واحد في المسجد الاقصى وغيره من المساجد بدعة لم يكن السلف يصلونها وربما تفرق الجماعات وتقليلها والسنة اتحاد الجماعة وكثرتها ولو كان مثل هذا مشروعا لكان يشرع في صلاة الخوف ان يصلي بالناس عدة ائمة لكن السنة جاءت بصلاة كل طائفة خلف امام واحد مع ما في ذلك من مخالفة الاصول مثل مفارقة الامام قبل السلام والعمل الكثير في الصلوة واستدبار القبلة وقضاء المسبوق قبل سلام امامه وتخلف الصف الثاني عن متابعة الامام فهذه كلها جاءت بها السنة ليصلوا جميعا خلف امام واحد والعلم قد تنازع في المسجد الذي لا امام راتب هل يصلي فيه جماعة مرة ثانية جماعة او يفرق بين المساجد التي ينتابها الناس وغيرها او بين المساجد العظام وغيرها او بين المساجد الثلاثة وغيرها على النزاع المشهور بين الائمة لانه لم يكن يرتب في المسجد الا امام واحد ففي هذه الازمنة قد ترتب في المسجد عدة ائمة واذا فعل ذلك فالذي ينبغي ان يصلي واحد بعد واحد ليكون من فاتته الصلوة مع الاول صلى مع الثاني ولان اقامة جماعة بعد الجماعة الراتبة مما ذهب اليه كثير من العلماء وجاءت به السنة في مواضع الحاجة كقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لمن فاتته الصلوة الا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ولان انس بن مالك اتى المسجد وقد صلي فيه الناس فاقام الصلوة وصلى في جماعة اخرى فاما اقامة اثنين في وقت واحد في مسجد واحد فهذا لا يعرف احد من السلف

ذلك آثار كثيرة معروفة في كتب السنن والآثار تضيق عنها هذه الورقة وبين الأصناف الثلاثة نزاعات ودقايق تضيق عنها هذه الورقة قد بسطنا الكلام عليها في مواضع وبينا حقيقة كل قول وما هو المعقول الصواب في صريح المعقول وصحيح المنقول لكن هؤلاء الطوايف كلهم متفقون على تضليل من يقول ان كلام الله مخلوق والامة متفقة على ان من قال كلام الله مخلوق لم يكلم موسى تكليما يستتاب فان تاب والا قتل والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

واما عالم الخلق فانما ينقلوب عنهم ما يظهر لهم من ذوق هؤلاء هو
في الاسماء والصفات عن ذاته كما يظهر هو الالحاد له لنظر العاقل
ان هذا تحقيق عظيم وتوحيد تام ولنفهم ابذلك من الصابئة الفلاسفة
الذين يقولون لا الجلقة سلبية او اضافية وقرب منه مذهب جهم
الباطنة للصفات فان هؤلاء لا ينفون الاسماء ولا الاحكام التي هي الصفات
الفعلية المشتقة وهو الاخبار عنه بانه خالق ورازق واما ينفون المعاني
التي تقوم بنفسه وقد قرن فساد مذاهب هؤلاء في مواضع وبين
مخالفتها للكتاب والسنة والاجماع ولفطرة الله التي فطر الناس عليها
وفسادها بالمقاييس العقلية والامثال المضروبة وقد اثبت هؤلاء
العالمة من الاسماء عليه الباطنية قالوا في البلاغ الاكبر والناموس
الاعظم الذي هو الدرجة السابعة وهو آخر المراتب عندهم وهو
جحود الصانع بالكلية وجحود النبوات والشرائع والجزاء الى آخر قالوا
ان اقرب الطوائف اليهم هم المتفلسفة الصابئة قالوا لكن بيننا
وبينهم خلاف لاني اثبت الوجود بعينه الذي صدرت عنه الممكنات
فانهم يثبتون وجودا لا نثبته وهذا احدى بعض الامور مما هؤلاء الاتحادية
[illegible] هؤلاء الفعلية لهم من هذا الباب ما هو معلوم
بصريح عقولهم وفطرهم التي لم تعقل حتى ان سعد الدين
حموية كان يقول ليس في الوجود الا الله والالحاد الا فرق لطيف وهذا حقيقة
هذا القول المجمل عند قائل الالحاد المحض نفي الصانع بالكلية وان هذا العالم
الموجود ليس له صانع فاذا قال القائل ان هذا العالم الموجود ليس له صانع
فاذا قال القائل ان هذا العالم الموجود هو الصانع وهو الصانع المصنوع
فقوله مثل قول الملحدة الذين يقولون الطبيعة هي رب العالمين لكن قال الاتحادي
ان هؤلاء ظهر فيه صانعه وهذا يقول هو صانعه وما هو غير مباينة
لكل الصانع له ذات وهو الوجود المطلق الذي له اسم وكيفية
وله اسماء وصفات وهي تشهد لكل الوجود الذي نظاهرهم وبمخالفته اذ هو
هذه العبادات التي ليس لها حقيقة في الخارج وانما هي مجعول موضوعا
من القلوب وبقوله ويقول انه عاد التحقيق وبهاء التوحيد وحقيقة
نسوة فتاح اهل العلم والايمان الذين جاهدوهم بالقلب واليد واللسان